

دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر لشركات القطاع الصناعي دراسة

استطلاعية على عينة من الشركات الصناعية العراقية

د. محمد المعتز المجتبي ابراهيم أ. محمد حازم إسماعيل الغزالي
جامعة الطائف / السعودية جامعة الموصل / العراق

ملخص:

هدف البحث الى تأكيد دور الإفصاح المحاسبي في الحد من المخاطر بخلق قيمة إضافية للشركات الصناعية بالإضافة الى توضيح دور نظم المعلومات المحاسبية في شركات القطاع الصناعي من خلال توفير معلومات محاسبية تتسم بالمصداقية والشفافية وأيضا المساهمة في عملية رقابة وتقييم أداء الشركات وقياس كلفته. تمثلت مشكلة البحث في الانهيارات المالية والمحاسبية التي واجهت العديد من شركات القطاع الصناعي مما كان له الاثر السلبي في قيمة الشركات وموقفها التنافسي في الاسواق المالية. وتظهر أهمية البحث من خلال إبراز دور الإفصاح المحاسبي الذي يمكن أن يلعبه بوضع رقابة على أداء الشركات للحد من المخاطر في ظل غياب عامل الربح كأحد المؤشرات المهمة لتقييم هذا الاداء. استخدمت الدراسة الاسلوب الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث والمنهج التحليلي من خلال الاساليب الإحصائية حيث تم توزيع استبانة على العينة المستهدفة في شركات القطاع الصناعي العراقية وتحليلها احصائياً. توصلت الدراسة الى نتائج من اهمها وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح المحاسبي و ادارة المخاطر في شركات القطاع الصناعي حيث يؤثر الإفصاح المحاسبي إيجابياً في إدارة الخطر من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحقق بالمؤسسة وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى. وكما إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يعد احد أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة. من اهم التوصيات التي قدمها البحث الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي تواجهها المنظمة، وأن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام الشركات الصناعية بقواعد تقييم إدارة المخاطر، وتشكيل لجان تتولى

مراقبة عملية التطبيق، بالإضافة الى كيفية التعامل مع هذه المخاطر التي تحيط بشركات القطاع الصناعي.

Abstract

Aim of the research to emphasize the role of accounting disclosure in reducing the risk of creating additional value for industrial companies in addition to clarify the role of accounting information systems in the industrial sector companies through the provision of accounting information credible and transparent, and also contribute to the control and evaluation of the performance of companies and measuring cost. Find represented a problem in the financial and accounting landslides that have faced many of the industrial sector companies, which had a negative impact on the value of companies and its competitive position in the financial markets. And showing the importance of research by projecting a the role of the accounting of disclosure could play on the Status of control the performance of companies to reduce risk in the absence of a profit factor as one important indicators to evaluate this performance. The study used the descriptive style in building the theoretical base of research and analytical approach through statistical methods where questionnaire was distributed to the targeted the sample in the Iraqi industrial sector companies and statistically analyzed. The study reached the most important results of a positive correlation between the accounting disclosure and risk management in the industrial sector companies where the accounting disclosure positive in risk management by providing the necessary data and information about the danger to the institution and the ease of dealt with risk and reduce its effects to a minimum affect. Just as the disclosure of accounting information is one

of the most important elements making decisions is based on fair information. Of the most important recommendations made by the research retain data of the risks faced by the organization database, and assume supervisory body responsible to follow the level of commitment of industrial companies the rules of risk management evaluation, and forming committees to monitoring the application process, as well as how to deal with these the dangers that surround companies of the industrial sector.

مقدمة

إن للإفصاح المحاسبي دور مهم في تقليل المخاطر التي جاءت لتمثل الحل المناسب لمعالجة أسباب الانهيار وأزمة الثقة التي ترتبت عليه والتي طال تأثيرها في أغلب التعاملات في الأسواق العالمية والتي كان من أهم مسبباتها الرئيسية هو التضليل وضعف مستوى التدقيق الداخلي مما أدى الى فقدان الثقة في إدارات ومجالس إدارات الشركات والانظمة الرقابية والمحاسبية المتبعة في تلك الشركات، وضرورة نقلها حيز التطبيق، لذلك فإن الإفصاح المحاسبي يعد أحد ركائز هذا التطبيق، إذ ينبغي أن يرتقي دور الإفصاح في الشركات الى توجيه العمليات نحو النجاح من خلال الكشف عن تقويم النشاطات المالية والادارية والتشغيلية، وتوفير المعلومات المالية للإدارة بكل مستوياتها لمساعدتها في تنفيذ هذه الاستراتيجية بشكل صحيح، وكذلك تفعيل دور الإفصاح المحاسبي بالاطلاع على هذه الاستراتيجية لمنحه تحقيق الاهداف المرجوة مع تحديد المخاطر التي تواجه الشركة ومتابعة كيفية علاجها.

مشكلة البحث:

لقد واجهت شركات القطاع الصناعي العديد من الانهيارات المالية والمحاسبية مما اقتضى ضرورة الإفصاح المحاسبي للحد من المخاطر المالية والادارية والامن الصناعي للقضاء على المخاطر التي تواجه شركات القطاع الصناعي بالإضافة الى دور الإفصاح

المحاسبي في تحقيق الشفافية لعرض المعلومات المحاسبية للحد من الخطر والتركيز على نقاط الضعف واستعمال طرق محاسبية مبتكرة والاستفادة من المرونة في تطبيقها تشكل عوامل رئيسية في التأثير في قيمة الشركات وموقفها التنافسي في الاسواق المالية بالإضافة الى عدم فهم وتطبيق إدارة المخاطر بشكل سليم.

هدف البحث:

يهدف البحث الى بيان ما يلي:

- 1- التأكيد على الإفصاح المحاسبي لتقليل المخاطر ودوره في خلق قيمة إضافية للشركات.
- 2- توضيح دور نظم المعلومات المحاسبية في أداء الشركات الصناعية من خلال تصميم نظم معلومات محاسبية والتي تساهم في توفير معلومات محاسبية شفافة.
- 3- إن الإفصاح المحاسبي يساعد على رقابة وتقييم أداء الشركات وقياس كلفة خدماتها من خلال تطوير الاتجاهات الحديثة والتي شهد تطبيقها نجاحاً في العديد من الدول المتقدمة.

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث من خلال إبراز دور الإفصاح المحاسبي والذي يمكن أن يلعبه بوضع رقابة على أداء الشركات لتقليل المخاطر، في ظل غياب عامل الربح كأحد المؤشرات المهمة لتقييم هذا الاداء.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على فرضية أساسية واحدة مفادها " إن الإفصاح المحاسبي للمؤسسات يعمل على رفع كفاءة النظام المحاسبي من خلال تقليل المخاطر لأداء المؤسسة".

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي في بناء القاعدة النظرية للبحث من خلال الرجوع إلى الكتب والبحوث العلمية المنشورة ذات العلاقة بالموضوع. ومن ثم اعتمد على المنهج التحليلي من خلال توزيع استمارات الاستبانة على افراد وتحليلها في البرنامج الاحصائي لعينة الدراسة في شركات القطاع الصناعي.

المبحث الأول: علاقة الإفصاح المحاسبي بإدارة المخاطر

إن للإفصاح المحاسبي دورهم في لتقليل المخاطر التي تساعدها في التحكم بأداء الشركة من خلال المساهمة في منع أو الحد من ارتكاب المخالفات القانونية او عن طريق عدم التزاماتها بالقوانين واللوائح للأعمال الشركات باتجاه مسؤولياتها الأخلاقية تجاه المجتمع والذي يؤثر على القرارات الادارية الاستثمار والذي يعمل على التزام جميع الشركات بالمسؤوليات الأخلاقية والقانونية في تطبيق القواعد والأنظمة القانونية والذي له أثر على مصداقية الإفصاح المحاسبي للشركات في تداول الأسهم في الأسواق.

المطلب الأول: دور الإفصاح عن المحاسبي في حماية حقوق حملة الأسهم

تعد حماية حقوق حملة الأسهم في الشركات بالدرجة الأساسية لظهور تقييم إدارة المخاطر حيث أن مبدأ منظمة OECD في تقييم إدارة المخاطر يمثل في دور الإفصاح كما يلي:

- 1- الإفصاح عن المعلومات لحماية حقوق حملة الأسهم في الوقت المناسب لحماية نقل الملكية.
- 2- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب لتصويب القرارات التي تتعلق بالتغيرات الأساسية في الشرك.
- 3- الإفصاح المحاسبي عن المعلومات التي تتعلق بحماية الأسهم لتحديد أداء الشركة، الذي يساعد بوضع الرقابة على أداء الشركة ومحاسبة مجلس الإدارة.

4- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للتقارير المالية لحماية الأسهم للمالكين والمرتبطة بتداولها في سوق الأوراق المالية ضمن قواعد يحددها السوق والتي تساعد على ما يلي:

- الرقابة على الشركات التي تداول أسهمها بالسوق.
- الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستحواذ أو أية معلومات غير عادية تسفر عن بيع الشركة.
- تمكين حملة الأسهم من الاطلاع على المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية.
- استمرار نمو ونجاح الشركات الخاضعة للأسواق المالية.

وعليه إن الإفصاح المحاسبي يعمل على تقليل المخاطر والذي يمنحها القدرة في الرقابة على الشركات لحماية استثماراتها وتقييم الاداء الإدارية للشركات ومساعدتها في اتخاذ قراراتها الإدارية والاستثمارية، لما تقدمه من تقييم أسهم الملكية للمساهمين وحقوقهم.

المطلب الثاني: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية

إن الآلية التي يتم من خلالها إيجاد وتنظيم التطبيق والممارسات السليمة للقائمين على إدارة الشركات بما يحافظ على حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة وذلك من خلال تنفيذ صيغ العلاقات التعاقدية التي تربط بينهم وباستخراج الأدوات المالية والمحاسبية السليمة وفقاً لمعايير الإفصاح والشفافية الواجبة⁽¹⁾. وكما يتوقف نجاح تنفيذ تقييم إدارة المخاطر وآلياتها بكفاءة وفاعلية على ما يتاح لها من معلومات، وخاصة المعلومات المحاسبية، إذ تعتمد هذه الآليات في أداءها وتحقيقها لأهدافها على نظام المعلومات المحاسبية الذي يهدف إلى توفير تقارير مالية معدة وفقاً لمعايير محاسبية سليمة، وتعبّر بصورة عادلة عن المركز المالي للشركة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية، ويوفر الإفصاح الكافي المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية بما يفي

(1) أبو العطا، نرمن، (2003)، حوكمة الشركات - سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الثامن، يناير، ص 47.

باحياجات مستخدمي التقارير المالية من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة، فضلا عن توفير المصدقية للتقارير المالية من خلال تدقيقها من قبل التدقيق الداخلي والخارجي ولجنة التدقيق وفقا لمعايير التدقيق⁽¹⁾، حيث إن الإفصاح والشفافية عن حقيقة ما يجري في الشركات يؤدي إلى حماية حقوق صغار حملة الأسهم، وقد قام البنك الآسيوي للتنمية بدراسة أثبت فيها أن هناك ارتباط قوي بين الحصول على المعلومات وخطر الفشل للكثير من الشركات في بلدان شرق آسيا، وعليه إذا لم يكن هناك إفصاح فلن يكون هناك محاسبة وإذا لم يكن هناك محاسبة فلن يكون هناك عدل في معاملة صغار حملة الأسهم.

المطلب الثالث: الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في حماية حقوق أصحاب المصلحة
إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لها دور مهم في حماية حقوق أصحاب المصالح لأصحاب الشركات من خلال تقييم الخطر وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة والتي تهدف إلى:

1- تحديد القواعد التنظيمية والإدارية والقانونية والمالية التي تنظم العلاقات بين الإدارة والملاك (حملة الأسهم) والآخرين من أصحاب المصلحة⁽²⁾.

2- توفير إشراف على إدارة المخاطر ومراقبة مخاطر الوحدة الاقتصادية والتأكيد على كفاية الضوابط لإنجاز الأهداف والمحافظة على قيم المنشأة⁽³⁾.

وعليه فإن الآليات الداخلية والخارجية للرقابة على الخطر وأصحاب المصالح والممارسات التي تتضمنها كل آلية والغايات النهائية لها، حيث أن رضا أصحاب المصالح كافة وضمن بقاء الشركة في بيئة الأعمال والمنافسة يتضمن مجموعة من الإجراءات والتطبيقات التي تمنح المدراء كل الحقوق التي تحفزهم لتعظيم قيمة الاستثمارات والقرارات التمويلية التي تعتمد عليها إدارة الوحدة الاقتصادية في تحقيق أهدافها الداخلية

(1) Duffy, M. 2004,, corporate Governance and client Investing, journal of Accountancy, janp1.

(2) العيد، جلال، (2008)، حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية، ص1.

(3) IIA, (2002) the Institute of Internal Auditor, Standards for the professional practice, Framework of Internal Auditing, August, p1.

والخارجية والتي تنظم العلاقة بين أصحاب المصالح من خلال تحديد توجه الاستراتيجية للشركة ورقابة أدائها واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي في مبدأ الإفصاح والشفافية

أن الإفصاح المحاسبي يعزز من التعاون بين أصحاب المصلحة والشركة من أجل العمل على تنميتها وديمومتها وذلك من خلال وصفه للواقع الحقيقي لها والذي بدوره يخلق حالة من الترابط والمشاركة فيما بينها. حيث يمثل الإفصاح الجيد والشفافية في عرض المعلومات المحاسبية والذي له دور في تحقيق المصالح للمالكين والذي يعد أحد أهم المؤشرات في تقييم الأخطار للشركات المختلفة، وعليه فإن تقييم إدارة المخاطر التي أصدرتها العديد من المنظمات في مختلف دول العالم عناية كبيرة للإفصاح والشفافية. إذ ينبغي أن يضم الإفصاح المحاسبي السليم والصحيح كافة الموضوعات المهمة والتي تتعلق بالشركة بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وتقييم إدارة المخاطر. وإن الإفصاح المحاسبي في عرض المعلومات والبيانات بصورة كافية يعمل على تحقيق الرقابة الجيدة ولتنفيذ آلياتها بفاعلية إعداد التقارير المالية للشركات والبيانات ذات الصلة والتي تدعم من استقلالية التدقيق في تقريره السنوي عن نتائج التدقيق وفي تقييم كفاءة الرقابة الداخلية بالإضافة إن الإفصاح عن يدعم استراتيجيات الشركة في تداول أسهمها وأسعارها في سوق الأوراق المالية.

المبحث الثاني: إدارة المخاطر

يعتبر موضوع إدارة المخاطر من أهم الموضوعات البارزة في الثقافة المحاسبية الجديدة على المستوى العالمي وخصوصاً في أعقاب الأزمات المالية التي حدثت في عدد من دول العالم خلال السنوات الماضية، مما أدى إلى الاهتمام بأسباب هذه الأزمات على المستوى المحاسبي لمعرفة أسبابها وطريقة المعالجة، إضافة إلى اهتمام مسؤولي الوحدات الاقتصادية، ولقد أدى تحرير القطاع المالي والتقلبات في الأسواق المالية وزيادة المنافسة الى تعرض المؤسسات الى مخاطر وتحديات جديدة مما يستلزم قيام المؤسسات الاقتصادية بتبني طرق ابتكاره لإدارة أعمالها وما هي المخاطر المصاحبة لها لكي تستطيع

أن تحافظ على حصتها السوقية وتستمر في دائرة المنافسة، حيث إن مسؤوليات المحافظة على النظام المحاسبي أصبحت مسؤولية مشتركة بين عدد من الأطراف الذين يديرون المؤسسة حيث يمثل مجلس الإدارة الطرف الرئيس في عملية إدارة المخاطر والذي يجب عليه توجيه الأوامر للكشف عن تلك المخاطر. وعليه سيقوم الباحث بالتطرق إلى مفهوم المخاطر في المقصد الأول من هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم إدارة المخاطر

تعد إدارة المخاطر هي جزء من دورة المخاطر المسموح بها في المنظمة استناداً إلى إجراءات الرقابة الداخلية الموضوعة من قبل الإدارة، ووفقاً لمعهد المدققين الداخليين الأمريكي (IIA) فإن إدارة المخاطر هي "احتمالية تنفيذ أو عدم تنفيذ امر ما أو عمل ما قد يؤثر بشكل سلبي على المشروع أو النشاط الخاضع للتدقيق"⁽¹⁾، واستناداً إلى Pickett فإن المخاطر كلمة مشتقة من كلمة إيطالية بمعنى التجرؤ (to dare) ونعني بها الاختيار بدلاً من المقياس المطابق⁽²⁾.

ويرى بعض المحاسبين ان عملية تحسين الأداء الاقتصادي للمنظمات تتم من خلال تحسين إدارة المخاطر وان هذا المفهوم يجب ان لا ينظر إليه على انه مفهوم سلبي (خطر) وانما النظر إليه باتجاه ايجابي أي ان الخطر يعد مفتاح قيادة أنشطة المنظمة وان التحكم المؤسسي يعتبر استجابة استراتيجية من قبل المنظمة للخطر، وعليه فان كل منظمة لكي يكون لها نظام رقابة داخلية يتمتع بالكفاءة يجب ان يتكون من العناصر المترابطة والمتداخلة مع بعضها والمتمثلة بالمحيط الرقابي وتحديد المخاطر ونظم المعلومات والاتصالات والسيطرة واجراءات الرقابة⁽³⁾، ومما لاشك فيه إن هذا الاطار المتكامل للرقابة

(1) Herman son, Dana R. Rihenberg, Larry, 2003, Internal Audit and organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA

(2) Pickett, K. H. Spencer, 2005, The Essential Hand-Book of internal auditing, John Wiley & Sons, Ltd

(3) جمعة ، احمد حلمي، (2003)، التحكم المؤسسي وابعاد التطور في اطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي المهني الخامس - تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة ، 24-25 ايلول ، عمان ، الاردن

الداخلية التي وضعته لجنة (COSO) Committee of Sponsoring Organization) يهدف الى وضع ضوابط لمنع واكتشاف أي مخالفات او تجاوزات في العمليات عند ممارسة النشاط لزيادة الثقة في البيانات المالية المنشورة، ويمكن استخدام المعايير التالية لتحقيق الفائدة الأكبر من إدارة المخاطر⁽¹⁾:

- 1- مرونة أكثر في العمل مع برامج مخططة.
- 2- تنفيذ الأنشطة في الوقت المحدد لها بفاعلية.
- 3- تأكيد اكبر في الوصول الى الأهداف الرئيسية للمشاريع.
- 4- التقدير والاستعداد لاستغلال جميع الفرص الناجحة.
- 5- تحسين رقابة الخسائر.
- 6- تحسين الرقابة على البرامج وتكاليف الأعمال.
- 7- زيادة المرونة الناتجة من فهم جميع العمليات والمخاطر المرتبطة بها.
- 8- تقليل التكاليف المفاجئة من خلال فاعلية وشفافية تخطيط العمليات الطارئة او المحتملة.

المطلب الثاني: تحديد وتقييم المخاطر

تعد عملية تحديد المخاطر عملية نظامية تقوم بها الوحدة الاقتصادية باستمرار لتحديد المخاطر وحالات عدم التأكد وإن تحديد الأنشطة او الفعاليات تقود إلى الحصول على معلومات واسعة حول مصادر الخطر والمجازفة وعوامل الخطر والكشف عن الخسارة التي تساعد في تقدير النتائج الايجابية والسلبية وكما ينبغي أن يتم تحديد المخاطر بطريقة منهجية حيث يتم تحديد كافة الأنشطة والعمليات المهمة وكذلك كافة المخاطر المتدفقة منها مع الأخذ بنظر الاعتبار التغييرات الهامة المرتبطة بهذه الأنشطة. ومن الأمثلة على أساليب تحديد المخاطر، (استمارة الاستبانة، المقارنة المرجعية في الصناعة، ورش عمل تقييم المخاطر، التدقيق والتفتيش)⁽²⁾.

(1) Coso, (1992), Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework, New York: AICPA, www.Tread way commission.org.

(2) The Institute of Internal Auditors. Risk Management Standard,2002,www.iaa.org.uk, p:2.

حيث بعد عملية التحدي تتم عملية تقييم تلك المخاطر عبر قياس وتحليل المخاطر المرتبطة بالقرارات المالية والاستثمارية والمخاطر ذات العلاقة بإنجاز أهداف الوحدة الاقتصادية بغرض تحديد الأسلوب الأمثل للإدارة لتقدير أهمية الخطر الذي قد تم تحديده والذي يدور حول الأخذ بنظر الاعتبار ارجحية فالأخطار ليست متساوية من حيث إمكانية الحدوث والنتائج المحتملة لحدوث الخطر. ونتائج حدوثها، وتصنف المخاطر استناداً لذلك إلى ثلاث مستويات هي (عالية، متوسطة، واطئة) على التوالي تقييم، ولغرض الوصول إلى تقييم أفضل فهنالك من يصنفها الى خمس مستويات وهي على التوالي (مؤكدة، محتملة، ممكنة، غير محتملة، نادرة) و(عالية جداً، عالية، متوسطة، واطئة، واطئة جداً)⁽¹⁾.

وعليه وبعد عملية التحديد يتم الاستجابة على تلك المخاطر من خلال وضع إجراءات وقائية مناسبة للحد منها. أن النظام الدقيق للحد من المخاطر يجب أن يسمح للإدارة بالتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرفي وضع حدود للتحمل داخل المصرف كما يجب ان يتأكد من ان الأوضاع التي تتعدى المستويات التيم ولغرض تسهيلها وتقديرها من قبل حائزة على اهتمام الإدارة الفوري. ويتم التعامل مع المخاطر والتحكم بها يفترض ان يتم توزيع المخاطر و فق الاتي⁽²⁾:

1- المخاطر التي يجب تجنبها وهي المخاطر الواقعة خارج قدرة وقابلية المؤسسة على تحملها.

2- المخاطر التي يمكن اشراك أطراف اخرى في تحملها وذلك باستخدام إجراءات وتدابير مختلفة للقيام بمهام محددة كالتدقيق الداخلي أو الانظمة المعلوماتية وغيرها.

(1) Griffiths, David , Risk Based internal Auditing , three views on implementation: WWW. Interaudit. biz, p:18.

(2) (الرمحي، زاهر. (2006)، "الاتجاه المعاصر في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم coso، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية

3- المخاطر التي يجب التخفيف من وطأتها ولكن يمكن تحملها ولكنها بحاجة الى اتخاذ تدابير واجراءات وانظمة ضبط داخلي للتحكم بها.

4- المخاطر المقبولة ومعايير قبولها.

وعليه ومما تقدم هناك بعض الاجراءات الوقائية التي تمكن الادارة من القيام بها لحماية المؤسسة من المخاطر والحد من الاثار السلبية التي يمكن ان يتعرض لها ومن اهم هذه الإجراءات⁽¹⁾:

- الرقابة، وتتمثل في وضع اجراءات رقابية تضمن عدم وقوع المخاطر او تقليلها الى أدنى حد ممكن.
- التنوع، ويقصد بذلك تنوع مصادر التمويل والاستثمارات والعمليات لتقليل المخاطر.
- المشاركة، اي مشاركة أطراف اخرى في تحمل هذه المخاطر مثل التأمين والكفالات.
- النقل، توزيع المخاطر بنقلها الى طرف اخر.
- قبول الخطر، اي قبول الادارة لمستوى معين من المخاطر وهذا يتم في الحالات التي تكون اثار المخاطر السلبية قليلة وكلف معالجتها عالية.
- الإفصاح المحاسبي عن جميع البيانات والمعلومات لكي يتم اتخاذ جميع التدابير.
- تجنب المخاطر، اي تصميم عمليات لتجنب المخاطر وفق خطط معينة لتقليلها.
- وعليه ومما سبق يمكن أن تتم عملية التدقيق والرقابة كأى عملية ادارية فان موضوع الرقابة من المواضيع المهمة ولا بد من مراجعة العمليات والاجراءات السابقة على أساس مستمر. وينبغي التعرف على التغييرات التي تحدث في بيئة العمل ليتم بعد ذلك القيام بأجراء التعديلات اللازمة على الأنظمة والاجراءات وتتطلب عملية الرقابة توفير توكيد بشأن الاجراءات (الضوابط) الرقابية المعمول بها مناسبة مع حجم وطبيعة وتعقد

(1) هندي، منير إبراهيم. (2010)، "ادارة البنوك التجارية/ مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

النشاطات والمخاطر التي تواجهها ولا بد ان تتم هذه الرقابة من قبل جهة مستقلة كدائرة التدقيق الداخلي من خلال القيام بوضع خطط وبرامج تدقيق بشكل يتوافق مع أهمية المخاطر التي تتعرض لها أنشطة العمل والإبلاغ عن نتائج أعمالها بتقارير يتم رفعها الى مجلس الإدارة او لجنة التدقيق والتي ينبغي ان تعالج⁽¹⁾:

أ- أساليب الرقابة لاسيما المهام الإدارية لإدارة المخاطر.
ب- العمليات المستخدمة في تحديد المخاطر وكيفية معالجتها من خلال نظم ادارة المخاطر.

ج- النظم الرقابية الاساسية المطبقة في ادارة المخاطر .

د- النظم المطبقة في الرقابة والتدقيق.

المقصد الثالث: انواع المخاطر

تتمثل المخاطر المالية والمخاطر الأخرى للأعمال الاقتصادية أمام المؤسسات، نتيجة لعدم الإفصاح عن المعلومات بشكل عام وعن الإفصاح المحاسبي الجيد بشكل خاص، وبإمكان المؤسسات التصدي لهذه المخاطر إذا ما قررت تحديد تلك المخاطر وتحويطها وللتعرف على أنواع المخاطر في المؤسسات والتي تندرج وفق الاتي⁽²⁾:

- 1- المخاطر المالية، وتشير الى أي فعل يتسبب في ضياع الأموال، مثل القروض والتغير في اسعار العملات، الفوائد العالية على الأموال المقترضة، السرقة.
- 2- مخاطر الأعمال، مثل فقدان حصة الشركة في السوق او وضع أسعار سوق خاطئة، كشف المعلومات للمنافسين عن سياسة التسعير ونسبة المشاركة في السوق، الاستراتيجية والوسائل الخاصة للتعامل مع الزبائن.
- 3- الكوارث التي تسبب الاضرار بالممتلكات مثل الهزات الارضية والحرائق والارهاب والحروب

(1) The Institute of Internal Auditors, Risk Management Standard, 2002, www.iaa.org.uk, p:13.

(2) العمري، اديب، والملكاوي، إبراهيم الخلوف. (2007)، " دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.

4- الأمن الصناعي وهذه تتطلب سلامة بيئة العمل والتقييد بتعليمات وقواعد السلامة العامة.

5- المخاطر المركبة، تكون العمليات ضمن المخاطر المركبة متكاملة في عملية القرارات الادارية.

6- المخاطر الكبيرة، وهي المخاطر التي يمكن ان تؤدي الى خروج الشركة خارج نطاق الأعمال بسبب تقادم منتجاتها.

وعليه فإن تقييم الخطر متى واين يمكن ان يحدث، إذ يتضمن التخطيط للعملية رسم الخريطة في تقييم الخطر والذي سيعتمد في تقييم المخاطر وكذلك التعرف على إطار عملية تحليل الخطر وتحديده، والذي يكون ايضاً عبر الإفصاح المحاسبي في هذه المرحلة يتم التعرف على المخاطر ذات الأهمية، حيث إن تحديد المخاطر يكون بطرق مختلفة قد تكون طرق بديلة لتحقيق هدف ما أو تحليل للتفاعل بين القوى في سوق، ويمكن التحكم بالخطر من خلال الرقابة و الإفصاح عن جميع العمليات الإدارية والمحاسبية الكفيلة بتقليل او منع الضرر والتي يجب أن تجرى في عملية تقييم الخطر من حيث شدتها في إحداث الخسائر واحتمالية حدوثها. أحيانا يكون من السهل قياس هذه الكميات وأحيانا أخرى يتعذر قياسها.

وتكمن صعوبة تقييم المخاطر في تحديد معدل حدوثها وعادة ما يكون من الصعوبة هو في تحديد الموجودات غير المادية، لذلك يلتم اللجوء الى تحليل الخطر بعد أن تتم عملية التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن واحدة أو أكثر من ثلاث مجموعات رئيسية وهي:

1- وسائل تساعد على قبول الخطر من قبل طرف آخر وعادة ما تكون عن طريق العقود أو الوقاية المالية.

2- محاولة تجنب النشاطات التي تؤدي إلى حدوث خطر ما.

3- التقليل من حدة الخسائر الناتجة عند حدوثها.

وعليه إن إدارة المخاطر ما هي إلا نظام تحمل المسؤولية والصلاحيات في الوصف الوظيفي، والتي تحتاج إلى عمليات إفصاح لكي يتم اتخاذ القرارات الرشيدة، وتوجه

الإجراءات المتوقعة إلى أوامر العمل، ويعتبر التوقيت مهم في اتخاذ القرار وتكمن الخطورة في التأخير، حيث تلعب المعلومات التي يجب الإفصاح عنها ومدى توفرها ودقتها دور مهم في حالة التعرض للمخاطر، وهناك دوماً مخاطر تنتج عن انتشار معلومات خاطئة عن التعليمات والقواعد والإجراءات، والنمط السائد هو تضمين الأخبار الجيدة ونسيان الالتزامات السيئة. ويجب ان يكون هناك نظام متابعة للتأكد من فهم الموظفين للتعليمات ونظام تحكم جيد للتأكد من وصول المعلومات. وقد ازدادت أهمية إعطاء المعلومات الصحيحة في البيئة التنافسية. سيقوم الباحث بالتطرق الى دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر.

المبحث الثالث: دور الإفصاح المحاسبي في تقليل المخاطر

يعتبر الإفصاح المحاسبي جوهر العمليات الواردة في التقارير المالية والتي هي من أهم الوسائل لتقليل المخاطر وآلياتها الداخلية، وإن توفير المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها يعمل على ترشيد القرارات ومساعدة الشركة بالتنبؤ بالتدفقات النقدية، حيث إن تحسين البيئة المحاسبية يعمل على تعزيز الثقة في التقارير المالية والذي يساعد على حماية حملة الأسهم وتوفير معلومات للأطراف الخارجية، بالإضافة الى الكشف عن الحالة المالية للشركة، وكما تساعد مستخدميها من حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة في تقييم المركز المالي للشركة وخاصة فيما يتعلق بالسيولة واحتساب معدل العائد على الاستثمارات وتقييم هيكل رأس المال وتحديد درجة المخاطرة للشركة والقضاء على أسباب الفساد المالي والإداري في الشركة والذي يعد من أهم أهداف تقليل المخاطر. فضلاً عن تمكنهم من الحصول على العديد من المؤشرات المالية وغير المالية لغرض تقويم أداء الشركة وتحقيق المساءلة.

ويعد الإفصاح المحاسبي المفتاح الرئيسي لتقييم المخاطر، وينبغي إن يكون في الترتيب المناسب وبالدقة والكفاية مع الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق⁽¹⁾. وعليه إن الإفصاح المحاسبي ينفذ من خلال آليات الرقابة الداخلية بفاعلية وكالاتي:

(1) Bahaa – Eldin z, (2003), legal impediments to disclosure in MENA – Egyptian capital market authority, p4.

1- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لرسم استراتيجيات الشركة:

تعمل الإدارة على وضع قواعد التي يفصح عنها نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإدارية والاستثمارية للشركة والتي تقوم برسم الخطط الاستراتيجية للوصول إلى الأهداف المرجوة، والتي تقويم بتوفير البدائل الاستراتيجية لاتخاذ أفضل قرار استراتيجي في تحديد مقدار السيولة وقرارات الاندماج والقرارات التمويلية طويلة الأمد.

2- الإفصاح المحاسبية في تدعيم عمل لجان التدقيق للإدارة المخاطر:

إن للتدقيق دوراً مهماً في تفعيل تقييم إدارة المخاطر حيث يشكل القاعدة الرئيسية في تحقيق أقصى كفاية إنتاجية للمحافظة على الاستثمار، ويساعد الإدارة في الوصول إلى درجة من التأكيد المعقول عند قياس وتقييم المعلومات المحاسبية⁽¹⁾، وإن تنفيذ نظام الرقابة الداخلية بفاعلية يحمي مصالح حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة ويقلل حدوث الأخطاء والتلاعب بالقوائم المالية.

حيث إن الإفصاح المحاسبي يساعد لجان التدقيق في توفير البيانات المالية لها وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية، وإجراء اختبارات مدى الالتزام ومن ثم فإن لجنة التدقيق الفعالة تعزز وظيفة التدقيق الداخلي والتي بدورها تدعم لجنة التدقيق في ضمان جودة التقارير المالية التي تعدها الإدارة، وأن جودة هذه العلاقة التكاملية تنعكس إيجابياً على جودة تقييم المخاطر⁽²⁾. وتعد لجان التدقيق من أهم أدوات الرقابة في الشركات المساهمة، كما وتعتبر أحد أهم دعائم تحقيق تقليل المخاطر وآلياتها الداخلية، حيث تقوم بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية نتيجة لما تقوم به من إشراف على عمليات التدقيق الداخلي والخارجي وتوثيق مصداقية الأساليب المستخدمة في الشركة للإفصاح عن المعلومات المحاسبية⁽³⁾.

(1) حسن، محمد نجيب صادق، (2006)، دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد - وجهة نظر محاسبية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، جامعة الزيتونة، الأردن، ص 15.

(2) محمد، سمير كامل، (2008)، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات - دراسة تطبيقية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية - العدد رقم (1) المجلد رقم 45، ص 79.

(3) الرحيلي، عوض بن سلامة، (2008)، لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 22 ع 1، ص 193.

3- الإفصاح عن المعلومات المحاسبية لتقليل المخاطر:

لقد أثار موضوع لتقليل المخاطر جدلاً كبيراً من قبل المساهمين والمستثمرين في الشركات وقطاع المصارف الى القلق على استثماراتهم وجعل الحكومات تدرك أن تلك التشريعات والقوانين السائدة الذي حد باهتمام المستثمرين وذلك تطبيق الرقابة الداخلية من اجل تجنب تلك الشركات الخسائر الكبير، حيث تقوم لجان التدقيق بمراقبة اداء المديرين التنفيذيين ومساءلتهم عن مدى تنفيذهم للأهداف على أساس المعلومات المحاسبية المفصح عنها والخاصة بأداء المديرين خلال فترة معينة محددة، فضلاً عن تقييم اداء الشركة وحسن سلامة الإدارة وتقويم اداء أعمال اللجان التابعة لمجلس الإدارة من خلال الإفصاح المعلومات الواردة في التقارير المالية الذي له دور مهم في تنفيذ آلية الرقابة من خلال توفير معلومات تتسم بالانسجام والدقة والمصدقية وفي الوقت المناسب إلى لجان التدقيق للقيام بواجباتها ومهامها والوفاء بالتزاماتها تجاه الشركة وتحقيق حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة. إذ أن الإفصاح الدقيق عن كافة البيانات المتعلقة بالأمور المادية للشركة بما في ذلك الموقف المالي والأداء والملكية والرقابة، يتقلل من حالات تضارب المصالح في الشركة وتزيد من حالات الاندماج بين أصحاب المصالح عن طريق زيادة فاعلية الإفصاح والمساءلة والرقابة والحوافز. بالإضافة الى أن اللجان الرقابية تقوم بتوفير الشفافية والإفصاح عن جميع أعمال أنشطة الشركة والإدارة والتي لا بد لها بأن تعم لتوفير بيئة داعمة للرقابة السليمة وذلك من خلال القوانين التي تصدرها الحكومات وأجهزة الرقابة والأسواق المالية.

المقصد الرابع: دارسه استطلاعية في الشركات الصناعية.

بعد استعراض الجانب النظري للدراسة وما يتعلق بمفهوم وأشكال الإفصاح المحاسبي والمخاطر الادارية والمحاسبية والتعرف على علاقة الإفصاح المحاسبي بإدارة المخاطر.

فإننا سنحاول في إيجاد علاقة الإفصاح المحاسبي بإدارة المخاطر خلال الدراسة الميدانية في بعض الشركات الصناعية العراقية، وتحليل النتائج باستخدام برنامج التحليل

الإحصائي (SPSS) بغية الوصول إلى أهم أساليب المقاومة لعملية الافصاح المحاسبي التي تقف في وجه الإبداع ومن ثم وضع أبرز التوصيات للتغلب على هذه المعوقات. لذلك سيقوم الباحث بإجراء عمليات فحص في بعض الشركات الصناعية التي قد تواجه بطبيعة البيئة الخارجية المحيطة بها مخاطر ادارية وقد تكون هذه التغيرات جذرية. أولاً: وصف مجتمع الدراسة وعينتها.

تعيش حالياً الانظمة الادارية المحاسبية في العراق ومعظم المدن العربية في ظل عدد من التطورات بعيدة المدى في ظل النظام العالمي الجديد الذي فرض على تلك الأنظمة الإدارية أن تستعد لتحمل أدوات ومسئوليات محورية غير تقليدية، ومع امتداد سنوات القرن العشرين حدثت تغيرات وتطور في الأفكار والمفاهيم بشأن دور الافصاح المحاسبي وإسهامه المتوقع في التقليل من المخاطر الادارية، وقد صاحب هذا التطور تغيرات عديدة في دور الدولة و اداراتها للتقليل من تلك المخاطر الادارية وظهرت جهود مستمرة لتطوير ورفع كفاءة وقدرات الأجهزة المحاسبية والإدارية.

ثانياً: المجتمع المستهدف:

تم التركيز على رأس الهرم والإدارة العليا والوسطى والدنيا في المنظمات التي تم اختبارها، وتم اختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة حجمها (70)، فرداً موزعين على كافة الأقسام والفروع وتختلف درجاتهم ومسمياتهم الوظيفية والإدارية، حيث تم اختبار الموظفين المعنيين عبر توزيع (100) استبانة واسترداد (70) منها وهو ما يشكل (70٪) من العينة مجتمعة.

ثالثاً: كيفية قياس المتغيرات:

بعد استخدام المنهج الوصفي التحليلي والذي يُعرف على أنه، "محاولة الوصول إلى المعرفة الدقيقة والتفصيلية لعناصر المشكلة أو الظاهرة القائمة للوصول إلى فهم أفضل وأدق أو وضع سياسات والإجراءات المستقبلية الخاصة بها" ويتم اللجوء إلى هذا المنهج عند معرفة مسبقة بجوانب وأبعاد ظاهرة معينة. وقد تم الاعتماد على الاستبيان للوصول الى المعلومات.

رابعاً: اختبار صدق الاستبيان:

1- اختبار قوة الترابط بين متغيرات الدراسة.

يبين الجدول (1) قوة الارتباط بين المحاور والعبارات التي تقع ضمن هذا المحاور وهل العبارات الموجودة في كل المحور تتلاءم معه ككل أم لا، حيث دلت النتائج على وجود علاقات تراوحت ما بين علاقات قوية جداً ومتوسطة وقد تراوحت أرقام الارتباطات ما بين (0.987**) وأدنى قيمة (0.824**) وعند الرجوع إلى الأرقام الموجودة في الجدول (1) والنظر إلى الجدول الخاص بمستوى الدلالة (sig) الجدول (1) الترابط بين كل محور والاستبانة بشكل عام.

Correlations

		المالية	الاعمال	مخاطر الامن الصناعي	المخاطر المركبة
المالية	Pearson Correlation	1	.981**	.827**	.987**
	Sig. (1-tailed)		.000	.000	.000
	N	70	70	70	70
الاعمال	Pearson Correlation	.981**	1	.863**	.974**
	Sig. (1-tailed)	.000		.000	.000
	N	70	70	70	70
مخاطر الامن الصناعي	Pearson Correlation	.827**	.863**	1	.824**
	Sig. (1-tailed)	.000	.000		.000
	N	70	70	70	70
المخاطر المركبة	Pearson Correlation	.987**	.974**	.824**	1
	Sig. (1-tailed)	.000	.000	.000	
	N	70	70	70	70

** Correlation is significant at the 0.01 level (1-tailed).

يمكن ملاحظة أن جميع الارتباطات بين المحور وعباراته لا يمكن أن تحدث بالصدفة وأن جميعاً أقل من (0.050)، وبالتالي يمكن أن تكون النتائج التي حصلنا عليها

دليل على ملائمة المحور المتعلق بالتغيير في المنظمة على القياس بغية الوصول إلى تطبيق التغيير الإداري الإبداعي في المؤسسات الحكومية.

وبهذا نلاحظ أن الاستبانة متماسكة وصالحة للتوزيع وجمع المعلومات، وهذا ما دلت عليه أرقام الترابطات والتي تفاوتت بين قوي جداً ومتوسط، بالإضافة إلى قوة الترابط بين كل محور مع الاستبيان بشكل عام وهذا ما يدعم رأي المحكمين بصلاحيته وقدرة هذه الاستبانة على الحصول على المعلومات اللازمة.

خامساً: اختبار صدق الاستبانة (Reliability). الجدول (2) معامل الثبات بطريقة الفا كرونباخ.

Reliability Statistics

Cronbach's Alpha	N of Items
.974	43

إن ثبات الأداة يقصد به في حال إعادة تطبيق الاستبانة في ظروف مماثلة فإننا سوف نحصل على نفس النتائج، أي أن الإجابة ستكون واحدة إلى حد ما في حال تكرار تطبيقها على نفس الأشخاص في أوقات مختلفة (ولا يقصد بذلك أن النتائج سوف تكون في حالة تطابق تام (100%) ولكن من الممكن أن تكون قريبة إلى النتائج السابقة، وبعد تطبيق مؤشر الفا كرونباخ على جميع الاسئلة والتي بلغت (43) كانت النتيجة معامل ألفا كرونباخ (0.974)، مما يدل على القدرة العالية لأداة الدراسة على قياس ما صممت من أجله.

سادساً: استعراض الإجابات وكيفية توزيعها.

1. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لتغير الجنس: الجدول (3) التحليل الإحصائي للجنس.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
1.0	0.5003	1.442	55.7%	39	ذكر
			44.3%	31	انثى
			100.0%	70	Total

أظهر التحليل الإحصائي للجنس في عينة الدراسة بأن ما يقارب (55%7.)، من إجمالي المبحوثين هم من فئة الذكور، وأن ما تبقى أي نسبة (44%3.) يمثلون الإناث مما يدل على تقارب النسب من بعضها، أي أنّ عدد الذكور في المنظمة أكبر من عدد الإناث، وبالعودة لتحليل هذه النتيجة يمكن أن يكون السبب نظراً للظروف الأمنية وطغيان الطابع الشرقي العربي على الشركات الصناعية فيكون توظيف الذكور في الوزارة أكبر من الإناث على الرغم من وجود تقارب كبير، ويعود هذا التقارب الى أنّ جميع الجامعات العراقية تمنح شهادات لكلا الجنسين، مما يدل على تقارب الوظائف بين الجنسين، والشكل التالي يوضح ذلك:

2. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير العمر: الجدول (4) التحليل الإحصائي للعمر.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequeny	المتغيرات
2.00	0.5229	2.242	4.3%	3	أقل من 25 سنة
			67.1%	47	من 25 إلى 40 سنة
			28.6%	20	أكثر من 45 سنة

أظهر التحليل الإحصائي للعمر في عينة الدراسة بأن (4.3%)، من إجمالي المبحوثين هم من الفئة العمرية (أقل من 25 سنة)، في حين بلغت نسبة الفئة العمرية الثانية (67.1%) وهي تشمل على الأفراد في المرحلة العمرية (من 25 الى 40 سنة)، وأخيراً شكلت الفئة العمرية (أكثر من 45 سنة) ما نسبته (28.6) وهذه النتيجة تبعث على الطمأنينة حيث أثبتت الدراسات أنّ علماء النفس يؤكدون على أنّ، "الشخص المستبان له القدرة على تحديد دور الافصاح المحاسبي واهمية في تقليل المخاطر الادارية للشركة في سن الثلاثين الى أوائل الأربعين والذي يكون له أثر ايجابي على خبراتهم وقدراتهم الإبداعية في تحديد دور الافصاح المحاسبي ودوره في تحديد الخطر داخل المؤسسة". والشكل التالي يوضح ذلك: الشكل (4) نسبة أعمار أفراد العينة.



3. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي
الجدول (5) التحليل الإحصائي للمؤهل العلمي.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
2.00	0.407	2.085	4.3%	3	ثانوي
			82.9%	58	جامعي
			12.9%	9	دراسات عليا

ويبين الجدول (5) والشكل (5) أن المؤسسة تقوم باختيار موظفيها بناءً على المؤهل العلمي حيث كان أغلب الموظفين من حملة الشهادات الجامعية ومن الفئة العمرية الشابة وهذه نقطة قوة يمكن الاستفادة منها عند تطبيق دور الإفصاح المحاسبي للحد من الخطر، إذ أن الاعتماد على المؤهل العلمي في التوظيف يدل على الاهتمام والوعي بأهمية المؤهل العلمي، للارتقاء بالمنظمة كون الأفراد الحاملين للشهادات يكونون أكثر مقدرة على تسيير المنظمة بالشكل السليم وهذا ما نستنتجه من حصول أصحاب الشهادات الجامعية على أعلى نسبة، كل هذا دل عليه أن أغلب الموظفين هم من حملة الشهادات الجامعية ودراسات عليا وحتى ثانوي. أظهر التحليل الإحصائي للمؤهل العلمي أن أغلب أفراد

العينة هم من حملة الشهادات الجامعية حيث بلغت نسبتهم حوالي (8%2.9) من إجمالي العينة ككل، في حين جاء بالمرتبة الثانية حملة الشهادات العليا (دراسات عليا)، وقد كانت نسبتهم (12.9%)، وقد بلغت نسبة الموظفين الذين يحملون الشهادة الثانوية بالدراسة (4.3%).

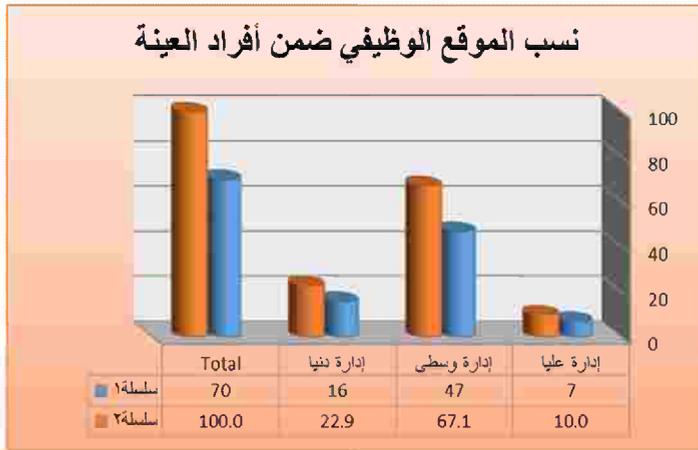
4. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير الموقع الوظيفي.

الجدول (6) التحليل الإحصائي للعنوان الوظيفي.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
2.00	0.562	2.128	10%	7	إدارة عليا
			67.1%	47	إدارة وسطي
			22.9%	16	إدارة دنيا
			100%	70	Total

أظهر التحليل الإحصائي للعنوان الوظيفي في عينة الدراسة أن اغلب أفراد العينة المبحوثة هم من الموظفين الإداريين الذين يمثلون الإدارة الوسطى حيث بلغت نسبتهم (67.1%)، في حين سجلت المتغير الإدارة الدنيا ما نسبته (22.9%)، وجاء الإدارة العليا في المرتبة الثالثة بنسبة (10%)، أن لدى المنظمة هيكل تنظيمي سليم خصوصاً وأن العينة المبحوثة جميعها من الإدارة الوسطى والتي تدل على ضرورة التكامل مع الحقائق والبعد عن التحيزات باتباع أسلوب طرح الأسئلة وإيجاد استفسارات لها، ومشاركة جميع المستويات الإدارية في اتخاذ القرارات، وتحويل الأخطاء إلى فرص للتدريب والتعلم الذاتي دون معاقبة الموظفين وكون أن المدير العام والمدراء التنفيذيين كان لهم النسب الأقل فهذه نتيجة منطقية وقد توزعت أكثر الاستبيانات على الموظفين الإداريين ورؤساء الأقسام، وهذا يدل على هيكل تنظيمي أفقي، والذي يمكن أن يفضي إلى تنظيم ومعرفة

دقيقة بالصلاحيات والمسؤوليات، بالإضافة إلى رقابة عالية كون نسبة رؤساء الأقسام قريبة جداً من نسبة الموظفين الإداريين وهذا دليل على وجود مركزية عالية، وأما على صعيد المعلومات وانتقالها فإن هذا التوزيع يؤدي إلى انتقال المعلومات ومعرفة شاملة بين كل موظف ورئيس قسم مما يؤدي إلى إمكانية العمل كفريق واحد بعيداً عن المنافسة والاختناقات الإدارية، وهذا ما سيبينه المحور المتعلق بالجوانب التنظيمية. الشكل (6) نسبة الموقع الوظيفي لأفراد العينة.



5. توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغير سنوات الخبرة.

الجدول (7) التحليل الإحصائي لسنوات الخبرة.

Mode	Std. Deviation	Mean	Percent	Frequency	المتغيرات
2.00	0.732	2.014	25.7%	18	أقل من 5 سنوات
			47.1%	33	من 5 إلى 15 سنة
			27.1%	19	أكثر من 15 سنة
			100%	30	Total

أظهر التحليل الإحصائي لسنوات الخبرة أن معظم أفراد العينة لديهم خبرة تتراوح بين (من 5 سنوات إلى 15 سنة) حيث بلغت نسبتهم (47.1%)، في حين جاء بالمرتبة الثانية الفئة (أكثر من 15 سنة)، بنسبة قدرها (27.1%)، وأخيراً جاءت الفئة (أقل من خمس

سنوات) بالمرتبة الأخيرة وهو ما يشكل نسبة (25.7%)، إن الشركات حريصة على موظفيها بشكل كبير كون أن (47%) من أفراد العينة هم من المتسبين القدامى والذين قضوا من خمس سنوات إلى خمسة عشر في الشركات الصناعية وهذا دليل على الاهتمام بالموظفين ومراعاتهم وبنفس السياق نلاحظ بأن المنظمة لديها اهتمام كبير في الحصول على دم جديد وكفاءات جديدة، وهذا بنفس مقدار الحرص الموجود بالنسبة للاهتمام بالموظفين القدامى، ومما يعزز هذه الفكرة هو حصول الأفراد الذين قضوا في الشركات الصناعية من أكثر من 15 سنة حيث كانت نسبتهم مرتفعة (27.1%) ومن هنا يتبين وعي الإدارة بأهمية الكفاءات الموجودة والحرص على استقطاب الموظفين الجدد.

سابعاً: التحليل الإحصائية لفقرات الدراسة.

وتتضمن الأفكار التي تم تناولها في الجزء النظري للدراسة، وفيها العبارات التي يمكن أن تدل على دور الافصاح المحاسبي في تقليل المخاطر، وتم تحليلها على الشكل التالي:
الجدول (8) استجابة أفراد العينة تجاه محاور الدراسة.

Std. Deviation	Mean	المحور	
0.096531307	1.951785714	المالية	1
0.096930358	2.006349206	الاعمال	2
0.094486531	2.055102041	مخاطر الامن الصناعي	3
0.095580102	1.979761905	المخاطر المركبة	4

فإذا انطلقنا من مفهوم المتوسط الحسابي على أنه مجموع القيم مقسوماً على عددها، والنتائج ليس من الضروري أن يكون موجوداً فعلاً في مجموع البيانات المشاهدة، وتكون مهمته الرئيسية تقديم ملخص للبيانات وتوافقها مع بعضها البعض، وانطلاقاً من تعريف الإحراف المعياري على أنه دليل لبعده النتائج عن المتوسط فكلما كانت قيمة الانحراف المعياري أصغر بالمقارنة مع قيمة المتوسط، هذا دليل على قرب البيانات من المتوسط

وكلما كانت قيمته أكبر من المتوسط كان ذلك دليلاً على بعد البيانات عن المتوسط وإذا كانت قيمة الانحراف مساوية للصفر كان هذا دليل على أن البيانات مطابقة للمتوسط⁽¹⁾.

ويبين الجدول (8) متوسط الاجابة عن كل عبارة وهل كانت تشكل حافزاً لتطبيق عملية الافصاح المحاسبي في الشركات الصناعية لقليل المخاطر، وكل عبارة يكون متوسطها أقل من (43). هو دليل على موافقة أفراد العينة على هذا العبارة، ومن ثم ما هي نسبة الموافقة عليها ويجب أن تكون نسبة الموافقة أكثر من (60%).

-إنّ معدل المتوسط الحسابي للمحور الأول بلغ (1.951785714)، وهو أقل من (43)، وانحراف معياري قدره (0.096531307)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق بشدة)، مما يشير الى أنّ موظفي الشركات الصناعية يوافقون على دور الافصاح المالي في الشركات الصناعية وعدم الخوف في كل تجربة جديدة.

-إنّ معدل المتوسط الحسابي للمحور الثاني بلغ (2.006349206)، وهو أقل من (43)، وانحراف معياري قدره (0.096930358)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارات وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق بشدة)، مما يشير الى أنّ موظفي المؤسسة المؤسسات الحكومية يوافقون على الافصاح عن الاعمال من قبل الشركات الصناعية تعمل على تقليل المخاطر.

-إنّ معدل المتوسط الحسابي المحور الثالث بلغ (2.055102041)، وهو أقل من (43)، وانحراف معياري قدره (0.094486531)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكارت الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أنّ موظفي الشركات الصناعية يهتمون بالأمن الصناعي أكثر كونه نموذج مرصوف لا يعمل به.

(1) أموري هادي كاظم، وآخرون، (2013)، " الاحصاء التطبيقي، أسلوب تحليلي باستخدام (SPSS)" مرجع سبق ذكره، الصفحة (157).

-إن معدل المتوسط الحسابي المحور الرابع بلغ (1.979761905)، وهو أقل من (43)، وانحراف معياري قدره (0.095580102)، وكل ذلك يعكس النظرة الايجابية لأفراد عينة الدراسة تجاه هذه العبارة وبالتالي يمكن تصنيفها وفق مقياس ليكرات الخماسي ضمن درجة (موافق)، مما يشير الى أنّ موظفي الشركات الصناعية تهتم بالمخاطر المركبة من اتخاذ القرارات منالعاملين في الشركات وتشجيعهم بالعمليات الإدارية.

ولمعرفة موافقة أفراد العينة على محتوى المحور بشكل كامل لا بد من حساب (one sample T-Test) ويستخدم هذا الاختبار لفحص ما إذا كان متوسط متغير لعينة واحدة يساوي قيمة ثابتة، وتكون الفقرة إيجابية بمعنى أن أفراد العينة يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أكبر من قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية ملائمة للعينة ومستوى دلالة (0.05) أو مستوى دلالة أقل من (0.05). والوزن النسبي أكبر من (60%)، وتكون الفقرة سلبية بمعنى أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها، إذا كانت قيمة (T) المحسوبة أصغر من قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية ملائمة ومستوى دلالة أقل من (0.05). والوزن النسبي أقل من (60%) وتكون آراء العينة محايدة إذا كانت الدلالة المعنوية أكبر من (0.05).

الجدول (9) قيمة (T) المحسوبة لمحور الافصاح المحاسبي.

One-Sample Test				
Mean Difference	Sig. (2tailed)	Df	المحسوبة (T)	المحور
1.95179	.000	69	23.411	المالية
2.24176	.000	69	37.414	الاعمال
2.00635	.000	69	26.612	مخاطر الامن الصناعي
1.98132	.000	69	25.911	المخاطر المركبة

ويبين الجدول (9) أن قيمة (T) المحسوبة للإفصاح المالي هي (23.411) بينما قيمة (T) الجدولية عند درجة حرية (69) هي (3.460) ونلاحظ أن (T) المحسوبة أكبر من الجدولية مما يدل على أن محور الإفصاح المالي في الشركات الصناعية وباقي المحاور أيضاً ويدل على إيجابية المحاور وأن هناك موافقة على عباراتها من قبل أفراد العينة ان مستوى الدلالة أصغر من (0.050). والوزن النسبي (0.750)، مما يدل على أن أفراد العينة قادرة على تشكيل رؤية واضحة اتجاه هذا المحور وباقي المحاور.

الاستنتاجات:

1. وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح المحاسبي وإدارة المخاطر حيث يؤثر الإفصاح المحاسبي إيجابياً في إدارة الخطر من خلال توفير البيانات والمعلومات اللازمة حول الخطر المحدق بالمؤسسة، وسهولة التعامل مع الخطر والتقليل من آثاره إلى الحد الأدنى.
2. إن لتقليل المخاطر المساهمة الفاعلة في الحد من الفساد الإداري والمالي في تلك الشركات والتي ستؤدي إلى تحقيق المصداقية في التقارير المالية.
3. إن تطبيق القواعد والتشريعات القانونية في الشركات يزيد من كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية والذي ينعكس على كفاءة الأداء الإداري للشركة ويعزز ثقة المجتمع بها.
4. إن الإفصاح المحاسبي يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عن طريق التلاعب بإتباع طرائق وإجراءات محاسبية غير سليمة وغير موحدة التي يمتد أثرها إلى المعلومات المحاسبية المتضمنة في التقارير المالية.
5. إن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية تعد إحدى أهم عناصر اتخاذ القرارات المبنية على معلومات عادلة.

التوصيات:

- الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي تواجهها المنظمة أول بأول.
- ضرورة تدريس موضوع تقييم إدارة المخاطر من خلال مناهج الكليات ولمختلف الاختصاصات مثل المحاسبة، الاقتصاد، الإدارة، القانون، لتوعية المجتمع بأهمية المخاطر التي يجب اخذ النظر فيها.
- أن تتولى هيئة مشرفة مسؤولية متابعة مستوى التزام الشركات بقواعد تقييم إدارة المخاطر وتشكيل لجان تتولى مراقبة عملية التطبيق.
- إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر التي اختيرت، والهدف من هذه الخطط هو وصف كيفية التعامل مع هذه المخاطر وتحديد ماذا ومتى وبمن وكيف سيتم تجنب أو تقليص نتائجها في حال أصبحت مسؤولية قانونية.
- حماية حقوق ومصالح حملة الأسهم وبخاصة صغار حملة الأسهم وإتاحة الدور الذي يضمن حماية حقوقهم ومصالحهم في الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى حماية حقوق ومصالح الآخرين من أصحاب المصلحة وتشريع قوانين تمكنهم من محاسبة الوحدات الاقتصادية على توجهاتها عند تأثير تلك التوجهات على حقوقهم ومصالحهم.
- إخضاع المدققين الداخليين وأساليب عملهم الى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم، والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الاطلاع على أساليب التدقيق الحديثة المتبعة في الدول المتقدمة.
- تعيين أعضاء في لجنة التدقيق من عناصر مؤهلة من خارج الشركة كأساتذة الجامعات والمدققين في مكاتب التدقيق التي لا تقوم بتدقيق حساب الشركة.
- إلزام الشركات بالإفصاح عن معلومات عن هيكل الملكية وأسماء كبار حملة الأسهم في التقارير المالية باعتباره الآلية الثانية من آليات تقييم إدارة المخاطر وتدعيم دور التدقيق ولجان التدقيق الذين يقومون بدور حيوي في تحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية وبالتالي حماية حقوق حملة الأسهم والآخرين من أصحاب المصلحة.

المصادر والمراجع

- 1- نرمين أبو العطا. (2003)، "حوكمة الشركات - سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد الثامن.
- 2- جلال العيد. (2008)، "حوكمة الشركات ماذا تعني؟ وما انعكاساتها على سوق المال وحملة الأسهم، 2008، مقالة منشورة على شبكة المعلومات الدولية.
- 3- احمد حلمي جمعة. (2003)، "التحكم المؤسسي وابعاد التطور في إطار ممارسة مهنة التدقيق الداخلي، المؤتمر العلمي المهني الخامس - تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشأة، عمان، الأردن.
- 4- زاهر الرمحي. (2006)، "الاتجاه المعاصر في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية وفق مفهوم COSO، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- 5- منير إبراهيم هندي، (2010)، "ادارة البنوك التجارية/ مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.
- 6- اديب العمري، إبراهيم الخلوف والملكاوي. (2007)، " دور إدارة المعرفة في التقليل من آثار المخاطر، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع بعنوان: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية.
- 7- محمد نجيب صادق حسن. (2006)، " دور حوكمة الشركات في محاربة الفساد - وجهة نظر محاسبية، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، جامعة الزيتونة، الأردن.
- 8- محمد، سمير كامل. (2008)، "العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين حوكمة الشركات - دراسة تطبيقية - مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية - جامعة الإسكندرية - العدد رقم (1) المجلد رقم 45.
- 9- عوض بن سلامة الرحيلي. (2008)، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات، حالة السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م 22 ع 1.

- 1- IIA, the Institute of Internal Auditor, Standards for the professional practice, Framework of Internal Auditing, August, 2002.
- 2- Duffy, M., corporate Governance and client Investing, journal of Accountancy, jan., 2004.
- 3- Herman son, Dana R. Rihenberg, Larry, 2003, Internal Audit and organizational Governance, The Institute of Internal Auditors Research Foundation copyright by IIA
- 4- Pickett, K. H. Spencer, 2005, The Essential Hand-Book of internal auditing, John Wiley & Sons, Ltd
- 5- Coso, Report of the Committee of Sponsoring Organizations of the tread way commission: Internal control – Integrated Framework, New York: AICPA, 1992. www.treadwaycommission.org.
- 6- The Institute of Internal Auditors ,Risk Management Standard, 2002, www.iaa.org.uk.
- 7- Griffiths, David, Risk Based internal Auditing, three views on implementation: 2006 WWW. Interaudit. Biz.
- 8- The Institute of Internal Auditors ,Risk Management Standard, 2002, www.iaa.org.uk.
- 9- Bahaa – Eldin z., legal impediments to disclosure in MENA – Egyptian capital market authority, 2003.

بسم الله الرحمن الرحيم

استمارة استبانة

الرجاء وضع اشارة (x) مقابل العبارة التي تعكس الواقع الفعلي في مؤسستك.

أولاً: معلومات شخصية:

1. الجنس:

ذكر () اثنى ()

2. العمر:

اقل من 25 سنه ()

من 25-40 سنه ()

أكثر من 45 سنه ()

3. المؤهل العلمي:

ثانوي () جامعي () دراسات عليا فما فوق ()

4. الموقع الوظيفي:

إدارة عليا () إدارة وسطى () إدارة دنيا ()

5. سنوات الخبرة:

أقل من 5 سنوات ()

من 5-15 ()

اكثر من 15 ()

يرجى وضع علامة ✓ امام العبارة التي تراها مناسبة:

ت	العبارة				
	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق بشدة	
1					الإفصاح عن المعلومات لحماية حقوق حملة الأسهم في الوقت المناسب لحماية نقل الملكية
3					الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ذات الصلة بالشركة في الوقت المناسب لتصويب القرارات التي تتعلق بالتغيرات الأساسية في الشركة
4					الإفصاح عن المعلومات المحاسبية للتقارير المالية لحماية الأسهم للمالكين والمرتبطة بتداولها في سوق الأوراق المالية ضمن قواعد
5					الإفصاح عن المعلومات الخاصة بعمليات الاستحواذ أو أية معلومات غير عادية تسفر عن بيع الشركة.
6					الإفصاح المحاسبي يعمل على تقليل المخاطر والذي يمنحها القدرة في الرقابة على الشركات لحماية استثماراتها وتقييم الاداء الإدارية
7					تمكين حملة الأسهم من الاطلاع على المعلومات المحاسبية بصورة تفصيلية
8					مساعدة الشركة في اتخاذ قراراتها الإدارية والاستثمارية، لما تقدمه من تقييم أسهم الملكية للمساهمين وحقوقهم

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	الافصاح عن الاعمال	
					إن الإفصاح المحاسبي عن الاعمال في البنوك التجارية يكون وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.	1
					لا يتم الإفصاح عن السياسات العملية المالية المستخدمة في إعداد البيانات المالية.	2
					يتم تحديث دائم للمناهج المحاسبية بما يتوافق مع الإتجاهات العالمية والعلمية.	3
					يستطيع مستخدم القوائم المالية للمؤسسة تحديد مواطن الضعف والقوة في المركز المالي	4
					الإفصاح عن أي ضعف في الإلتزام بالمبادئ المحاسبية	5
					إن القوائم المالية تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الإستثمارية في ظل تعدد بدائل الإستثمار	6
					التغيرات المحاسبية وتعديل الأخطاء وطرق معالجتها وفقا لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي.	7
					التشريعات و القوانين المتعلقة بالإفصاح عن العمال تتماشى مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية.	8
					الافصاح عن الاعمال في القوائم المالية المنشورة تعطي مستخدميها القدرة على تقييم ومعرفة وضعها	9

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	مخاطر الامن الصناعي	
					توجد جهات خارجية مختصة بالأمن والسلامة المهنية تعمل بالرقابة على المنشأة.	1
					تمارس الجهات الخارجية عملها على المنشأة بصفة دورية.	2
					كل فترة التي تقوم فيها الجهات الخارجية بالرقابة على. وملائمة كافية تكون المهنية والصحة السلامة أمور	3
					المراقبون الخارجيون مؤهلون في مجال السلامة والامن الصناعي.	4
					يقوم المراقبون الخارجيون بأداء أعمالهم بصورة جيدة في مجال الامن الصناعي	5
					توجد داخل المنشأة جهات مختصة بالرقابة على أعمال المهنة	6
					مارس الجهات الداخلية عملها داخل المنشأة بصفة دورية.	7
					الفترة التي تقوم فيها الجهات الداخلية بالرقابة على أمور ملائمة وكافية المهنية والصحة السلامة	8
					يقوم المراقبون الخارجيون بأداء أعمالهم بصورة جيدة في مجال الامن والمهنية والصناعية.	9
					تطوير الأنظمة والقوانين داخل المنشأة يتناسب مع متطلبات العصر	10
					طوير المنشأة للأنظمة والقوانين يعمل على التقليل منحوادث وإصابات العمل	11
					هناك تغيير ايجابي داخل المنشأة نتيجة الالتزام بتطبيق لوائح وقوانين السلامة المهنية الخارجية.	12
					لا التزام بتطبيق الأنظمة واللوائح والقوانين الخاصة بالسلامة والصحة المهنية على صعيد المؤسسات الرقابية والصناعية.	13
					طوير الأنظمة والقوانين الخاصة بالأمن والسلامة الصناعية	14

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المخاطر المركبة	
					يتم مراجعة الاخطار المحيطة بالشركة	1
					يتم التعبير عنها كميًا	2
					يتم التأكد من نشر ثقافة الخطر في العمل	3
					يتم تطوير وسائل واجراءات لمواجهة الخطر	4
					تسعى الشركة الى تصميم اجراءات مراجعة الخطر الداخلي والخارجي	5
					يتم تحليل تاثير الخطر على اداء الشركة	6
					يتم وصف الخطر	7
					يتم وصف الخطر والعوامل المؤثرة فيه سواء كانت كمية او مالية	8
					كافية وفعالة اجراءات ادارة المخاطر والاجراءات الرقابية	9
					اعداد جدول لمراجعة المخاطر التي تتعرض لها الشركة	10
					اتخاذ القرارات الصحيحة لمواجهة الاخطار	11
					للدارة العليا روية واضحة في التعامل مع المخاطر	12
					مواجهة المخاطر بصورة شفافة وحيادية	13